

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية المحكمة العليا



كلمة ترحيبية للسيد الرئيس الأول للمحكمة العليا
بمناسبة اليوم الدراسي:
" تقنيات الطعن بالنقض في القانونين الجزائري و الفرنسي "

- ❖ السيد مستشار رئيس الجمهورية للشؤون القانونية و القضائية،
- ❖ السيد رئيس المجلس الدستوري،
- ❖ السيد وزير العدل، حافظ الأختام،
- ❖ السيدة شنال آرنس Chantal Arens، الرئيسة الأولى لمحكمة النقض الفرنسية،
- ❖ السيدة رئيسة مجلس الدولة،
- ❖ السيد محافظ الدولة لدى مجلس الدولة،
- ❖ السيد رئيس الإتحاد الوطني لمنظمات المحامين،
- ❖ السادة نقباء منظمات المحامين،
- ❖ السيدة Chantal Bussière، الخبيرة الرئيسية لبرنامج دعم قطاع العدالة،
- ❖ زميلاتي زملائي / قضاة المحكمة العليا و مجلس الدولة بمختلف رتبهم،
- ❖ حضرات السيدات و السادة، كل باسمه و صفته،
- ❖ أسرة الإعمار.

السلام عليكم و رحمة الله و بركاته، أمّا بعد :

يُسعدني باسمي و باسم زميلي السيد النائب العام لدى المحكمة العليا، أن أرحب بكم في هذا الصّرح العلمي الجديد، صرح المدرسة العليا للقضاء، الذي يحتضن فعاليات هذا اليوم الدراسي حول موضوع:

"تقنيات الطعن بالنقض في القانونين الجزائري و الفرنسي".

ينعقد يومنا الدراسي هذا، في ظل ظروفٍ تتميز بتفشي أزمة صحّية عالمية، أثّرت على مُختلف مناحي الحياة، إلّا أنّ ذلك لم يثنيّا على مواصلة التحضير لأشغاله، بعدما كان مبرمجاً لعقده خلال السنة المنصرمة، إلّا أنّ الظروف التي تعلمونها جميعاً في تلك الفترة لم تسمح بذلك، لذا تمّ تأجيله لهذه السنة و قد كان لنا التوفيق في إمكانية تنظيمه.

كان يحدونا أمل تنظيم ملتقانا، بحضور شركائنا و ضيوفنا بيننا في الجزائر، ليكون التواصلُ مُباشراً، إلّا أنّ فيروس كورونا للأسف لم يترك لنا الخيار، ليتقرّر إجراءه عبر تقنية التحاضر المرئي عن بعد، تنفيذاً لتعهداتنا المتمثلة في تجسيد البرنامج المسطّر في إطار دعم قطاع العدالة في الجزائر.

و في هذا الصدد، أريد التنويه بمستوى التعاون الجيّد و المُثمر بين مؤسساتنا القضائية و برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم قطاع العدالة في الجزائر و أخصّ بالذكر السيدة Chantal Bussière، الخبيرة الرئيسية لهذا البرنامج، إلى جانب نظرائنا في محكمة النقض الفرنسيّة و على رأسهم الرئيسة الأولى السيدة Chantal Arens، التي ستفضّل بعد قليل بإلقاء كلمة عبر الشاشة، رغم برنامجها المكثّف و التزامها باجتماعات المجلس الأعلى للقضاء في فرنسا.

من جهةٍ أُخرى، أتوجه بالتحية الخالصة لأسرة الدفاع، من خلال الإتحاد الوطني لمنظمات المحامين الذي شاركنا في تحضير هذا الملتقى و من باب الأمانة، فإنّ الموضوع كان في البداية من اقتراح تفضّل به السيد رئيس الإتحاد الوطني، لتتبلور الفكرة إلى موضوع تكفل بجزءٍ من شروط تنظيمه المادية برنامج الإتحاد الأوروبي لدعم قطاع العدالة.

الشكر موصول إلى السيدين مستشار رئيس الجمهورية للشؤون القانونية والقضائية و رئيس المجلس الدستوري على حضورهما الوازن معنا.

كما أتوجه بالشكر أيضاً إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام، الذي شرفنا بحضوره لافتتاح الأشغال و قد كان يودُّ المشاركة معنا في هذا اليوم الدراسي كقاضٍ و لكنّ التزاماته المتعلقة بانعقاد مجلس الحكومة بعد قليل تحول دون ذلك.

أتوجه بالشكر كذلك، إلى السادة المحاضرين:

✓ من الجانب الفرنسي:

- ♦ السيد باتريك ماتي Patrick Matet، مستشار شرفي لدى محكمة النقض.
- ♦ السيد برونو أودون Bruno Odent، محام متخصص في الطعن بالنقض.
- ♦ السيد كريستوف كابيلا Christophe Kapella، محام عام شرفي لدى محكمة النقض.

✓ و من الجانب الجزائري:

- ♦ السيد محمد لعموري، رئيس الغرفة الإجتماعية بالمحكمة العليا.
- ♦ السيد عبد السلام ذيب، رئيس الغرفة التجارية و البحرية بالمحكمة العليا سابقاً.
- ♦ السيد مدني علوي، رئيس قسم بغرفة الجرح و المخالفات بالمحكمة العليا.
- ♦ السيد محمد أزرو، رئيس قسم بالغرفة الجنائية بالمحكمة العليا.
- ♦ السيد احسن بوسقيعة، قاض سابق، محام معتمد لدى المحكمة العليا و مجلس الدولة.

أشكر في الأخير، جميع من حضر معنا و شارك في فعاليات هذا اليوم الدراسي، متمنياً أن يكون النقاش ثرياً و مُثمراً.

و كما هو معمول به في مثل هذه المناسبات فإن لجنة للسياغة تتشكل من مجموعة من السادة القضاة و الإطارات السامية و ممثل منظمات المحامين، تتولى عرض مشاريع التوصيات المنبثقة عن هذا اليوم الدراسي للمصادقة، على أن يتم تقديمها للسيد وزير العدل، حافظ الأختام، الذي نعتبر إشرافه على افتتاح الأشغال هو تزكية لما سيصدر من مقترحات في هذا الشأن، خاصة و أنّ لجان

تعكف حالياً على مستوى الوزارة لدراسة التعديلات المنتظر إدخالها على قانوني الإجراءات المدنية و الإدارية و الجزائية.

أفتح المجال لتدخل شركائنا في هذا اليوم الدراسي و أدعو السيد رئيس الإتحاد الوطني لمنظمات المحامين الأستاذ أحمد ساعي إلى إلقاء الكلمة.

أحيل الكلمة إلى السيدة Chantal Buisière، الخبيرة الرئيسية لبرنامج دعم قطاع العدالة.

أدعو السيدة Chantal Arens، الرئيسة الأولى لمحكمة النقض الفرنسية إلى إلقاء الكلمة.

أحيل الكلمة إلى السيد وزير العدل، حافظ الأختام، لإلقاء كلمة حول الموضوع و الإعلان عن افتتاح الأشغال.